الانفصال فلا يقال دحل وحمل ولا في حمر حمرل الالف لازمة غير
منفكة فلا تقارن ضاربة ممثلا فانها قد تحذف التاء ويقال ضارب قوله
تانيث اجراي فكانه انث مرتين وفي كلامه هنا ما سبق في قوله
فكانه جمع مرتين فالاولى ان يقال العلة الفرعية اللفظية هي لزوم
لزوم الزيادة حتى صارت الهمزة كانها من اصول الكلمة وفرعية
المعنى هي الدلالة على التانيث قاله الشنواني وفي شرح اللب يشد
ان الالف تكون سببا كالتاء ولزومها للكلمة من حيث ان
الكلمة صيغت عليها بمنزلة تانيث اخرجهما تانيثان احدهما لفظا
وهو نفس الالف والتاء في معنوي وهو لزومها مع العلمية اي
سواء كانت شخصية كحمزة وطلحة وخديجة او جنسية كاسامة
لان علم الجنس كعلم الشخص في الاحكام اللفظية التي منها الصرف
وعدمه قوله وزيادة الالف والنون من اضافة الصفة للموصوف
اي الالف والنون الزايدتان لان العلة هي الالف والنون الزايدتان
لا نفس زيادتهما وقوله المشار عنهن اي المشابهتين وهي
الشارح وجه الشبه بامرين الاول قوله لانهما في بنا الثاني قوله
وانهما لا تلحقهما التا وانما خص الشبه بالف التانيث الممدودة
مع انهما مشابهتان للمقصورة ايضا لظهور المشابهة فيما فان
قلت لما كانت زيادة الالف والنون محتاجة لعلة اخرى معهما
في منع الصرف وهلا استقلت بالمنع وحدها كالف التانيث وجوابه
ان الف التانيث مستلزمة لعلة اخرى معنوية بخلاف الالف والنون
وانما قيدهما بالزيادة احترازا عن غير المزيدتين وقد يطلق لفظ
واحد يحتمل لهما كعسلان فان اخذ من الكثير صرف وان اخذ من الطعام
فتح الحاء وهو العقل بمال حسب البرد للجراد اي قتله منع من الصرف
وشيطان ان اخذ من شطن بمعنى بعد صرف او من شاط بمعنى احترق
منع وعفان ان اخذ من العفة اي من العفونة صرف وضيان ان اخذ
من ظهاء منع او من الضين بفتح الضاد وسكون الياء بمعنى الهلاك صرف
فلو ابدلت من النون الزايدة لاما كعسلال سمي به اصلا اصيلا
تصغيرا صلان منع من الصرف اعطا للمبدل حكم المبدل منه قوله
كعمران وعفلان اسم لقبيلة واصبهان اسم لبلدة من بلاد العجم

قوله فان

قوله فان فيه العلمية اي الشخصية ومثلها العلمية الجنسية
كحوريان فانه علم جنس لدابة اصغر من الخنفسا على قدر الدينار
مرتفعة الظهر ولها ستة ارجل تتولد في الاماكن النتنة قوله
فان فيه العلمية فانه علم لبلدة والنام تركب من بعل وهو اسم
صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة قوله والتركيب هذا هو
العلة اللفظية واما العلة المعنوية فهما العلمية قوله والتانيث
لفظا وسببي اي من جملة اللفظ كان كتحته علامة التانيث وهي تا
التانيث في آخر الاسم تقلب في الوقف هاء كما في فاطمة ومن جملة السببي
بان يكون علما لمونث قوله او سببي وهو المسمى بالتانيث المعنوي قوله
لرجل اما لو كان علما لامراة فانه يكون من القسم الاول قوله وهو
تانيث معنوي اي يرجع للمعنى والعلمية ايضا علة معنوية فلم يتحقق
ح وهذا القسم علتان فرعيتان تعلقتا بل العلتان هنا مرجعهما
للمعنى كما تقدم في حايض فاتي موجب لمنع الصرف وهلا صرف هذا النوع
كما صرف حايض مع كونه مثله واحسن وما اجيب به هنا ان اللفظ
الموضوع لمونث يوصف به لمذكر تعاملا معناه بانه لفظ مونث فالتانيث حسب
الاصل في المعنى واكتسب اللفظ الوصف به فرجحت هذه العلة للفظ
بواسطة هذا التحمل ولما كان ذلك التانيث المعنوي ضعيفا عن التانيث
اللفظي احتيج لتقويته فشرط ان ينضم اليه واحد من
الامور الاربعة التي ذكرها الشارح ليتقوى به ويلتحق بالتانيث
اللفظي في قاصر تبوه المنع من الصرف فان هذه الامور التي شرط
مجاعة واحد منها له تزيده ثقلا فان الحركة اثقل من السكون والجمع
اثقل من المفرد وكون اللفظ للمذكر لم يستعمل للمونث لحصل فيه
ثقل باعتبار ان الشي اذا غير محله يستثقل ويبحث اخر وهو انه
اذا صلح اكساب اللفظ التانيث باعتبار المعنى كما اجيب به عن
التانيث يقال 2 يصح ايضا ان يكتسب لفظا حايض التانيث من
معناه فيمنع من الصرف كزينب فالفرق بينهما حكم والجواب
انا نرى حايضا مراعى الاصالة وليس للتبعية لاكتساب اللفظ التانيث
ورد زينب لا حصلنا الاكتساب فحصل الفرق لقد يرد عليه ان هذا
ترجيح بلا مرجح فيجاب بان هذه حكم تلمس لما سمع بعد الوقوع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)